بسم الله الرحمن الرحيم

Diwan
of
The Prime Minister
Kuwait

ديوان
سمو رئيس مجلس الوزراء
الكويت

كلمة ممثل

حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه

سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله

في قمة الجنوب الثانية

لمجموعة الـ ٧٧ والصين المنعقدة في دولة قطر الشقيقة

خلال الفترة ١٤ – ١٦ يونيو ٢٠٠٥

صاحب السمو الشيـــخ / حمد بن خليفة آل ثانـــي
أمير دولة قطر الشقيقة ورئيس قمة الجنوب الثانية

سعادة / برسيفال باترسون
رئيس وزراء جمهورية جامايكا الصديقة ورئيس مجموعـــة الـــ ٧٧ والصين

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسعادة قادة ورؤســـاء حكومـــات الدول الشقيقة والصديقة المشاركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يطيب لي في البداية أن أنقل لكم تحيات سيدي حـــضرة صـــاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويـــت حفظـــه الله ، الذي شرفني بتمثيل سموه في هذا المؤتمر.

كما ويسرني أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لدولة قطر الشقيقة أميراً وحكومةً وشعباً على استضافتها لهذه القمة الهامة ، وعلى الجهود الكبيرة التي بذلتها في الإعداد والتنظيم الجيد لها ، وعلى ما حظينا به من كرم الضيافة وحسن الاستقبال .

السيد الرئيس

تأتي القمة الثانية لمجموعتنا في الوقت الذي تسعى فيه دولنا بجهود حثيثة للوصول إلى أفاق جديدة ، وإيجاد الحلول للازمات والمشكلات التي تعاني منها دول الجنوب ، وما يعنيه ذلك من ضرورة العمل سويا لوضع أسس وترتيبات تضمن للدول النامية القدرة على مواجهة هذه الظروف ، وتحقيق التقدم والرخاء من خلال إتاحة الفرص للقدرات المالية والفنية لِتَحفيز الإمكانيات الوطنية لدى شعوبنا ، وأن نعمل من خلال منظمة الأمم المتحدة بغية تحقيق درجات أرقى من المكاسب الاقتصادية المشتركة التي يفترض أن نتقاسم مسئولية بلوغها مع شركائنا من الدول المتقدمة النمو ، واستغلال ثمار العولمة بما يُمَّكن مجتمعاتنا من الاستفادة منها بقدر عادل ومنصف لتحقيق التنمية المستدامة ، والأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي .

السيد الرئيس

إن بزوغ النظام الدولي الجديد وما افرزه من مظاهر اقتصادية عديدة في مقدمتها العولمة ، يستوجب علينا أن نتحرك سريعا للاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات الناجمة عن هذا النظام ، وأن نحرص كمجموعة على المشاركة الفاعلة في صنع القرار الدولي لجعله أكثر ديمقراطية وشفافية وأن يكون ذلك هو الأسلوب المتبع في الحوار بين الشمال والجنوب ، والتعامل مع قضية إصلاح منظمة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها ، بما يجعل التنمية العالمية على رأس أولويات المنظمة .

وفي هذا السياق ، فإننا نؤكد على أهمية تأمين التمويل من أجل التنمية والوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدات الإنمائية ، وعلى ضرورة احترام دول الشمال لإلتزاماتها من خلال تخصيص سبعة أعشار بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة في التنمية العالمية . وفي هذا الشأن فإننا نعبر عن تقديرنا لبلوغ بعض الدول المتقدمة لهذه النسبة من المساعدات وأيضا لتلك الدول التي اتخذت تدابير لبلوغها عما قريب .

السيد الرئيس

يتعين علينا العمل على إيجاد القناة الملائمة للمشاركة في الحوار والتفاهم مع دول الشمال حول مختلف قضايانا والتي من أهمها إعادة النظر في مسألة الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية وإعطائها الفرصة لاستخدام مواردها المالية في مشاريع التنمية الداخلية بكافة أشكالها بدلا من ذهاب الجزء الأكبر من هذه الموارد للدين الخارجي والفوائد المترتبة عليه مما يشكل عائقا لتحقيق التنمية المنشودة.

وأود بهذه المناسبة الإشادة بالمبادرة الجديدة لمجموعة الدول الثمانِ الصناعية في هذا المجال ، ومناشدتها للعمل أيضا على فتح أسواقها لمنتجات دول الجنوب حسبما نصت عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعلى وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية . من جانب أخر فإنه من الضروري أن تفي الدول النامية بمسئولياتها والتزاماتها من خلال اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لإقناع الآخرين باستحقاقها ما تطالب به من مساهمات عالمية لدعم اقتصاديتها ، وان تسعى دولنا إلى تغيير وتحديث قوانينها الاقتصادية والتجارية ، وإقرار قوانين حقوق الملكية الفكرية والعلاقات التجارية والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

ومن دون تطبيق هذه الإجراءات ستصبح محاولات فتح قنوات الحوار بين الجانبين مدعاة لهدر الوقت ولن تتحقق الفائدة التي تصبوا لها دولنا من جراء ذلك.

السيد الرئيس

إن السعي نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة يتطلب أيضا توفير الأجواء المناسبة وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وإنهآء الصراعات والنزاعات التي طال أمدها ، وأدت إلى تشتيت الموارد المالية والبشرية لدول المنطقة ، وامتداد اثر هذه النزاعات ليهدد الأمن والسلم الدوليين.

ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى دعم كافة الجهود الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق الشقيق ومحاربة جرائم القتل للمدنين الابرياء.

إننا في دولة الكويت نرحب بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة وجهودها الرامية إلى بناء عراق ديمقراطي يعزز دوره في استقرار وازدهار المنطقة ، كما نؤكد استمرار دولة الكويت بتقديم المساعدات والدعم لرفع المعانات عن الشعب العراقي الشقيق ، والإسهام في تمويل

مشاريع الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والإسكانية في إطار الجهود المبذولة لإعادة أعمار البلد الشقيق.

كما أننا نؤكد على أهمية دعم الجهود الدولية الهادفة إلى تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني لإقامة دولة مستقلة حتى تنعم المنطقة بالاستقرار والازدهار .

السيد الرئيس

لقد أدركت دولة الكويت منذ استقلالها أهمية التنمية في منطقة الجنوب وضرورة دعمها بالوسائل المتاحة وترجمة هذا الإدراك من خلال دعم مشاريع التنمية في معظم البلدان النامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ، والذي امتدت مساعداته لأكثر من ١٠١ دولة في مختلف إنحاء العالم وبمبلغ تجاوز إثنى عشر مليار دولار ، حيث فاق حجم تلك المساعدات النسبة المتفق عليها دولياً .

ولقد بادر سيدي صاحب السمو أمير البلاد منذ عقد ونصف من الزمن ومن على منبر الأمم المتحدة بالدعوة إلى تخفيض الديون على الدول النامية حيث تجسد ذلك بتخفيض تجاوز المائتي مليون دولار في إطار المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون ، إضافة إلى مساهمة دولة الكويت بعدد كبير من مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية والعربية ، وهو الأمر الذي يؤكد حرصها الشديد على المساهمة في رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول النامية.

كما نود أن نناشد كافة دول الجنوب المقتدرة تقديم ما بوسعها للمساهمة في دعم وتقديم الدول النامية والقضاء على الفقر والجوع وتفعيل الآليات الدولية الهادفة لذلك. وستظل الكويت على استعداد دائم لدعم الخطوات والمبادرات التي تتخذها الجهات الدولية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الجنوب.

السيد الرئيس ،

من اجل تحقيق عالم يسوده الاستقرار فإنه يجب على الجميع استذكار تجارب الماضي وفهم نتائجه واستيعابها ، وإدراك أن العمل الجماعي الجاد والمخلص هو أهم الضمانات لتحقيق المستقبل الأفضل لكافة الشعوب ، وتحقيق ما تتطلع إليه من تنمية وتطور.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،